

مُلخَص إداري

هذا التقرير هو الخامس في سلسلة التقارير الرئيسية عن التنمية التي تقوم بإبراز التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهدف هذه المطبوعة إلى إظهار كيف أن المياه مُدمجة في السياسات الاقتصادية الأوسع نطاقاً في بلدان هذه المنطقة. ولهذا السبب، تقوم بعرض قضايا المياه لفائدة غير المُختصين بالمياه، مما يعني مخاطبة جمهور متعدد القطاعات. ومن شأن هذا التقرير إيجاز التدابير والإجراءات التي يمكن أن تزيد توسيع أجندة الإصلاح العريضة ضمن المناخ الحالي السياسي والاقتصادي.

المُشكلة

يعرف كلُّ مراقب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بما في ذلك الذين يراقبونها من حينٍ لآخر - أن بلدانها تعاني من نقص في المياه¹، وعلى الرغم من تنوع تضاريس أراضي ومناخ هذه المنطقة، من ذرى جبال أطلس المُغطاة بالثلوج وحتى الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية، ليس بوسع معظم بلدانها الوفاء بالطلب الحالي على المياه. والواقع أن العديد من تلك البلدان تواجه أزمات مياه حقيقية بكل ما تعنيه هذه الكلمة. ومن المُرجح أن يزداد هذا الوضع سوءاً، فنصيب الفرد من المياه المتوفرة سيهبط بواقع النصف بحلول عام 2050، مما ستكون له عواقب خطيرة تؤدي إلى تفاقم الضغوط الحالية على مكامن المياه الجوفية وأنظمة المياه الطبيعية في هذه المنطقة. ومع تغيُّر هياكل اقتصادات وسكان هذه المنطقة في عقود السنوات القليلة القادمة، سيتغيَّر أيضاً جانب الطلب على خدمات إمدادات المياه والري الزراعي، كما ستتغيَّر ضرورة معالجة تلوث المياه الناجم عن المصانع والمدن في مناطق العمران الحضري. علماً بأن نسبة 60 في المائة من مياه هذه المنطقة هي مياه عابرة لحدود دولية، مما يزيد تعقيد التحدي الذي تواجهه عملية إدارة شؤون الموارد المائية. ومن المتوقع أيضاً حدوث تحوُّل في أنماط هطول الأمطار نتيجة لتغيُّر المناخ.

هل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قادرة على تعديل ممارساتها الحالية فيما يتعلق بإدارة شؤون المياه بغية التصدي لهذه التحديات المُتجمعة؟ وإن لم تكن قادرة على ذلك، يمكن أن تكون العواقب الاجتماعية والاقتصادية وعلى الموازنة هائلة. فخدمات مياه الشرب تُصبح أكثر اضطراباً مما هي الآن. ويتزايد اعتماد المدن على عمليات تحلية المياه باهظة التكلفة بينما تعتمد كثيراً في

فترات احتباس الأمطار على إمدادات الطوارئ التي يتم نقلها بالناقلات الصهرجية أو المراكب. كما من شأن انقطاع الخدمات إحداث ضغوط على البنية التحتية الباهظة التكاليف من شبكات النقل والتوزيع. وفيما يتعلق بالزراعة القائمة على الري، من شأن عدم إمكانية التعويل على إمدادات مياه الري زيادة هبوط دخل المزارعين. وسيزداد الاضطراب الاقتصادي والمادي المصاحب لاستنفاد مكامن المياه الجوفية أو عدم إمكان التعويل على إمدادات المياه. ومن الممكن ازدياد حدة الصراعات على المستوى المحلي. علماً بأن لكافة هذه الأمور نتائج في الأمد القصير والأمد الطويل على معدلات نمو الاقتصاد وانتشار الفقر. ومن شأنها أن تُفاقم التوترات الاجتماعية داخل وفيما بين المجتمعات المحلية وزيادة الضغوط على الموازنة العامة. ويهدف هذا التقرير إلى اقتراح طرق يمكن فيها للبلدان - في إطار الواقع السياسي والاقتصادي الحالي لكل منها - القيام بالتغييرات اللازمة من أجل الحد من هذه المشاكل.

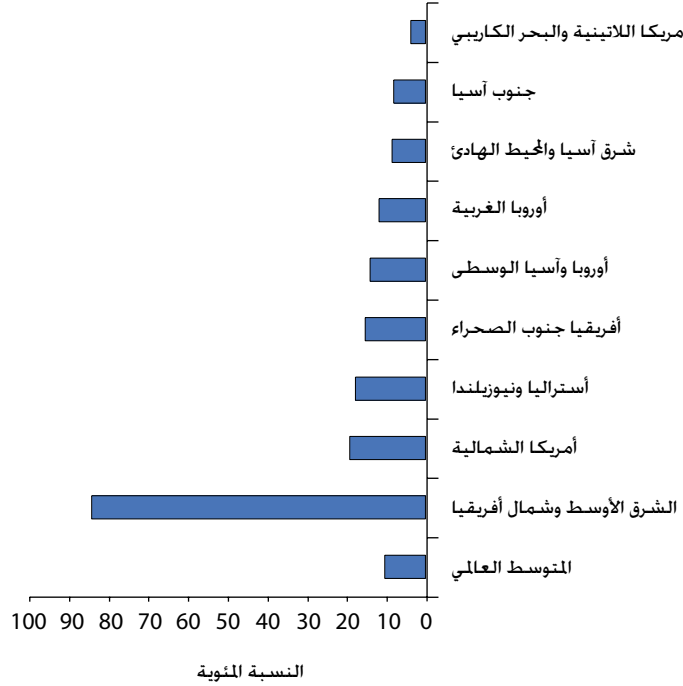
في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرّت سياسات المياه بثلاث مراحل سواء كانت تلك المراحل ظاهرة أو ضمنية. المرحلة الأولى تطوّرت على مرّ آلاف السنين. فالمجتمعات في مختلف أرجاء هذه المنطقة نشأت وهي تقوم بالتكيف والتأقلم مع تقلبات وشحّة المياه. وقامت تلك المجتمعات بتطوير مؤسسات على جانب من الإتقان وأنشأت هيكلية وبنية مَعقّدة ساعدت هذه المنطقة في خلق بعض أقدم حضارات العالم وأكثرها براعة ودقّة. المرحلة الثانية ظهرت في القرن العشرين. فمع التزايد السكاني وازدياد النمو الاقتصادي في بلدان هذه المنطقة، ازداد تركيز الحكومات على تأمين الإمدادات من المياه وتوسيع نطاق الخدمات. وتصدّر القطاع العام عملية إدارة وتسيير برامج استثمار ضخمة. والواقع أن أنهار هذه المنطقة هي أكثر أنهار العالم سُدوداً نسبةً إلى المياه العذبة المتوفرة (الشكل 1). فضلاً عن الانتشار الواسع نسبياً لخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي (الشكل 2). وشبكات الريّ الواسعة الامتداد. وعندما أصبحت تكنولوجيا الحفر المنخفضة التكلفة متوفرة في ستينيات القرن العشرين، بدأ الأفراد استغلال المياه الجوفية من مكامنها. وذلك على نطاق واسع تخطى قدرات الهيئات والجهات المسؤولة عن وضع اللوائح التنظيمية اللازمة لضبط عمليات استخراج المياه. ونتيجة لذلك، تقوم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام واستهلاك نسبة من مواردها المائية المتجدّدة أكبر من النسبة التي تستخدمها المناطق الأخرى. والواقع أن استهلاك هذه المنطقة للمياه يفوق ما تتلقاه سنوياً من المياه (الشكل 3).

المرحلة الثالثة بدأت لتوّها، مع إطلالة القرن الحادي والعشرين. ففي بعض بلدان هذه المنطقة، بدأت الحكومات وبدأ السكان إدراك أن النهج القائم على تأمين الإمدادات أخذ يبلغ حدوده المادية والمالية. وأن من الضروري التحوّل باتجاه أساليب ومنهجيات إدارة شؤون المياه. وأخذوا بالتغيير ببطء باتجاه نهج جديد يُعنى بدورة المياه بكاملها وليس بأجزاء منفصلة منها. مع استخدام أدوات اقتصادية في تحديد المخصصات من المياه وفقاً لمبادئ الكفاءة الاقتصادية وتطوير أنظمة لديها المرونة الذاتية اللازمة لإدارة شؤون تقلبات وتباينات جانبي العرض والطلب.

تمس الحاجة إلى سلسلة من التغييرات التقنيّة وفي سياسات قطاع المياه في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من أجل تعجيل خطى ما يتم إحرازه من تقدّم في المرحلة الثالثة هذه من سياسات المياه وتفاذي

الشكل 1:

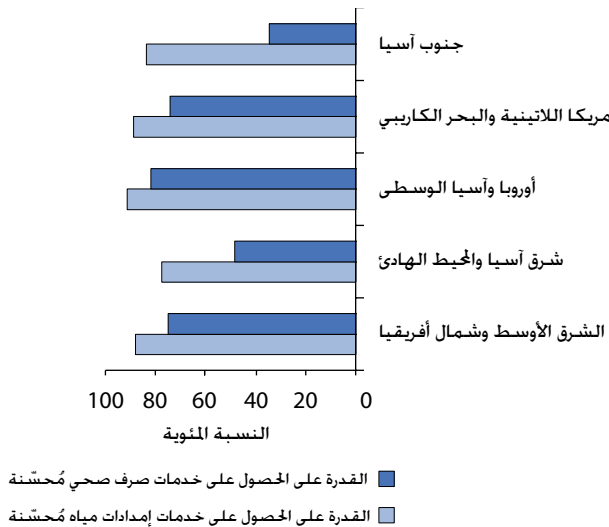
نسبة المياه السطحية العذبة المُخترَنة وراء سدود. حسب المناطق



مصادر: FAO AQUASTAT; UHD 2005; ICOLD 2003.

الشكل 2:

القدرة على الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي حسب المناطق. 2002

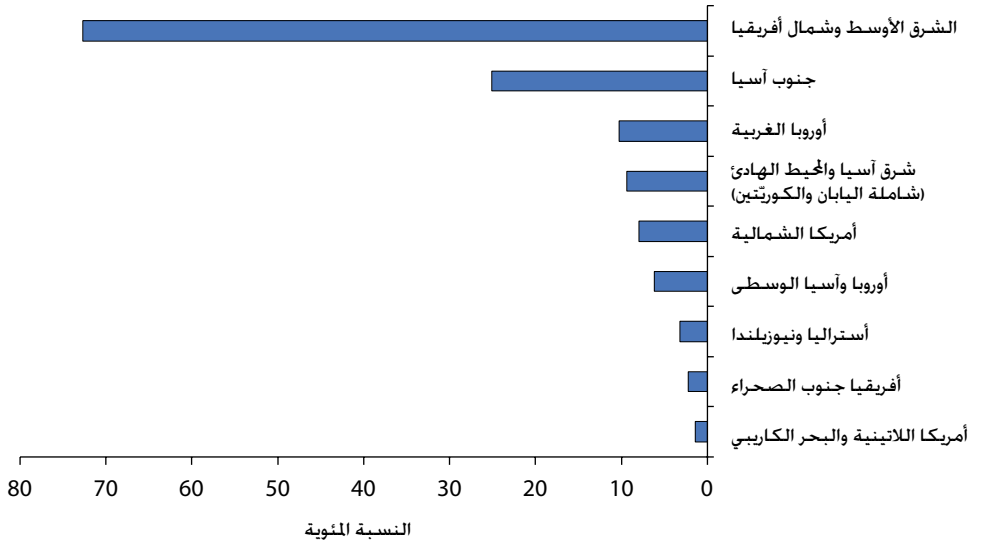


المصدر: World Bank World Development Indicators database.

ملاحظة: تعاريف إمدادات المياه والصرف الصحي المُحسّنة مُدرجة في الحاشية الختامية رقم 3 في نهاية الفصل الثاني.

الشكل 3:

النسبة المئوية التي يتم سحبها من مجموع موارد المياه المتجددة. حسب المناطق



المصدر: مأخوذة من بيانات FAO AQUASTAT للفترة 1998-2002.

ملاحظة: يُبين هذا الشكل مجموع السحوبات في كافة بلدان المنطقة المعنية مقسوماً على مجموع كافة المياه المتجددة المتوفرة في كل من البلدان.

الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث إن لم يتم إجراء تلك التغييرات.² وهذه معروفة تمام المعرفة لدى الخبراء المختصين بشؤون المياه في هذه المنطقة. وتشمل هذه التغييرات: الخطط التي تجمع بين نوعية وكمية المياه وتنظر في سائر النظام المائي. وتشجيع عملية إدارة شؤون جانب الطلب. وإصلاح تعريفه الأسعار فيما يتعلق بخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي والري. وتدعيم الهيئات الحكومية المعنية. واعتماد لا مركزية المسؤولية عن تقديم خدمات المياه بحيث تصبح مؤسسات وشركات المياه متمتعة بالاستقلالية المالية. وتدعيم تنفيذ اللوائح التنظيمية المعنية بالبيئة. فهذه التغييرات لا بُد أن تساعد الحكومات في تحويل التركيز عن زيادة جانب العرض والتقديم المباشر للخدمات وتوجيهه إلى التركيز على إدارة شؤون المياه ووضع اللوائح التنظيمية بشأن خدمات المياه.

حقّق معظم بلدان هذه المنطقة تقدماً كبيراً في مجالات التقنية والسياسات والمؤسسات في قطاع المياه. فهذه المنطقة موطن بعض أفضل المهندسين المختصين بشؤون المياه على صعيد العالم. وهي تقوم بإدارة أنظمة وشبكات متطورة في مجالات الري الزراعي والصرف السطحي. كما تصدرت ميادين التقدم في مجال تكنولوجيا تحلية المياه. وقامت الحكومات في مختلف بلدان هذه المنطقة بتنفيذ سياسات وتغييرات مؤسسية مبتكرة بدأت بالفعل تُظهر نتائج واعدة. فهيئات الإدارة الحكومية المحلية في بعض المدن تحوّلت من القيام مباشرة بتقديم خدمات إمدادات المياه. إلى التركيز على وضع اللوائح الناظمة للخدمات التي تقوم بتقديمها شركات ومؤسسات مستقلة أو شركات يملكها القطاع الخاص. وفي العديد من بلدان المنطقة. بدأ المزارعون القيام بعملية إدارة

شؤون البنية التحتية الخاصة بهم بشأن الري ومخصصات وتوزيع المياه. وقام بعض الحكومات بإنشاء هيئات أوكلت إليها مهمة التخطيط والإدارة بشأن المياه على مستوى أحواض الأنهار. ومن أجل تنفيذ السياسات الجديدة. قام معظم الحكومات بإنشاء وزارات تقوم بإدارة شؤون الموارد المائية وزودتها بأجهزة من الموظفين المهنيين المتفرّغين وجيّدِي التدريب.

ولكن هذه الجهود لم تؤدّ حتى الآن إلى تحقيق التحسّن المتوقع في النواتج المائية. فعملية إدارة الموارد المائية مازالت تعترّيها المشاكل في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمياه مازالت تُخصّص لاستخدامات منخفضة القيمة حتى مع بقاء احتياجات الاستخدامات الأعلى قيمة دون أن يتم الوفاء بها. وتشيع انقطاعات خدمات شبكات إمداد المياه حتى في السنوات التي تشهد هطولاً عادياً للأمطار. ومازال الناس والاقتصاد في بلدان المنطقة عُرضة لحوادث الجفاف (انحياص الأمطار) والفيضانات. كما أن فرط استخراج المياه الجوفية يقيّض أصول وموجودات البلدان بمعدلات تقع بين 1 في المائة و 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل سنة في بعض البلدان. مع مشكلات بيئية متعلقة بتكاليف المياه تعادل ما بين 0.5 في المائة و 2.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل سنة. وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها المنطقة في قطاع إمدادات المياه عبر شبكات خطوط الأنابيب. مازالت نواتج الصحة العامة ضعيفة في العديد من بلدانها. ففي عام 2002، سببت الإسهالات وفاة 22 شخصاً من كل 100000 من بين سكان بلدانها (ماعدا بلدان الخليج وإسرائيل وليبيا). في مقابل 6 وفيات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي لديها مستويات مماثلة من الدخل والخدمات. ويقع الكثير من الاستثمارات على عاتق الخزينة العامة (لكل من تكاليف الاستثمارات وتكاليف العمليات). حيث تُخصّص لتلك الأغراض ما بين 1 في المائة و 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في العديد من البلدان. وقد يكون الإنفاق العام على المياه أكثر كفاءة بكثير. فعلى سبيل المثال. يقوم العديد من البلدان بدعم أسعار خدمات بوسع المستهلكين دفع مقابلها وهم على استعداد لدفع ذلك المقابل. مما يخفّض الحوافز أمام مؤسسات تقديم الخدمات لكي تقوم بتحسين خدماتها. كما أن الحكومات في العديد من البلدان غالباً ما تستثمر في مشروعات كبيرة لإدارة شؤون الموارد المائية ولتعبئة تلك الموارد دون أن يسفر ذلك عن تحقيق العائد الاقتصادي المتوقع منها أو أنّه توجد بدائل بشأنها أدنى تكلفة وأكثر رُخصاً.

هنالك سببان رئيسيّان لعدم تحقيق النتائج المرجوة. أولاً. التغييرات كانت جزئية وليست كاملة. فمازال على معظم بلدان المنطقة القيام ببعض أهم عمليات الإصلاح لأنه ثبت عدم إمكان القيام بها لأسباب سياسية. وتباين الأسباب مع تباين السياق المعني في كل من البلدان. ولكن في معظم الحالات عارضت مجموعات لها أهميتها سياسياً إجراء التغييرات اللازمة. فبعض المجموعات القويّة تستفيد من الخدمات المدعومة الأسعار أو التوزيع القائم للمخصصات من المياه. وتريد الحفاظ على الوضع الحالي الراهن. أما الذين سيستفيدون من عمليات الإصلاح - المزارعون. والمدافعون عن البيئة. والأسر الفقيرة التي تعيش على أطراف المدن - فلم تتمكن من إنشاء مجموعات ضغط فعّالة. وفي بعض الحالات. لم يكن لديها القدر الكافي من المعلومات عن المشكلة المعنية. وفي الحالات الأخرى. لم تكن لديها تنظيمات أو القدرة على الوصول إلى القنوات اللازمة للتواصل مع السلطات المعنية. كما لم يكن الضغط على المالية العامة ظاهراً دائماً. ومما أخفى المشاكل وأدى إلى أن لا تسترعي التكاليف الحقيقية اهتمام

تحقيق أقصى الاستفادة على الرغم من الشحّة

وزارات المالية: القدرة على تأجيل أعمال صيانة الكثير من البنية التحتية الكبيرة. وتجزئة قطاع المياه إلى عدة قطاعات فرعية. وعدم شفافية إجراءات وضع الموازنة. كما أن العديد من منافع الإصلاح لا تظهر إلا بعد مُضيّ وقت طويل بينما التكاليف تكون عادة مباشرة وفوريّة. وربما كان من أكثر الأشياء أهمية، أن المنطقة لم تشهد أزمات اقتصادية كبيرة أو أزمات موارد طبيعية كبيرة (كأزمة مالية عامة، أو فترات جفاف، أو فيضانات) من الأنواع التي يمكن أن تؤدي إلى القبول بصفة عامة بأن الإصلاحات ضرورية. وأن المنافع ستكون كبيرة بما يكفي لتبرير الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنيّة.

السبب الثاني في أن عمليات الإصلاح لم تؤدّ إلى التحسينات المتوقعة للمياه هو أن بعض أكثر العوامل أهميّة وأثراً على نواتج المياه من قطاعات المياه واقعة خارج إطار كل من: الريّ، وإدارة شؤون الموارد المائية، وإمدادات المياه والصرف الصحي. ومما يمكن أن يكون له أثر على عملية إدارة شؤون المياه أكبر من أثر العديد من السياسات التي تصدرت الدعوة إليها وتنفيذها الوزارات المعنية بالمياه سياسات كل من: الزراعة، والتجارة، والطاقة، والعقارات، والتمويل، والحماية الاجتماعية. وتلك التي تؤثر في تنوع الاقتصاد بصفة عامة، فخيارات زراعة المحاصيل مثلاً تعتبر من بين العوامل الرئيسية المحددة لاستخدامات واستهلاك المياه في قطاع الزراعة (الذي تبلغ حصته حوالي 85 في المائة من استخدامات المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). كما أنها أكثر تأثيراً بالأسعار التي يمكن للمزارعين الحصول عليها مقابل تلك المحاصيل من تأثيرها بأسعار خدمات الري، حيث أن أسعار خدمات الري لا تشكّل عادة سوى نسبة صغيرة جداً من التكاليف التي يتحمّلها المزارعون. كما أن أسعار السلع الأوليّة الزراعية تحددها مجموعة متنوعة من السياسات غير المتعلقة بالمياه ومنها سياسات: التجارة، والنقل، والأراضي، والتمويل.

الفرصة الممكنة

في الآونة الأخيرة، يبدو أن بعض العوامل التي تدفع الاعتبارات السياسية المتعلقة بإصلاحات قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت تتغير بطرق يمكن أن تؤدي إلى تحسين النواتج في قطاع المياه. وغالباً ما تكون تلك التغييرات صغيرة ومعزولة ولكنها قد تشكّل جمهوراً مناصراً محتملاً للتغيير. فعلى سبيل المثال، بدأ بضعة معارضين سابقين للإصلاح الدعوة وممارسة الضغوط من أجل تحسين الخدمات. وترى مجموعات صغيرة فرصاً اقتصادية من قطاعات: التجارة، والسياحة، وقطاعات أخرى. وتتطلب هذه الفرص تغييراً في خدمات المياه. وهو ما لدى هذه المجموعات استعداد لدفع ثمنه. كما بدأت تتشكل مجموعات جديدة ومنها مجموعات ضغط تدعو لحماية البيئة. وبدأ ضمن الحكومات تزايد ظهور مجموعات مؤيدة لإصلاح قطاع المياه، حيث بدأت وزارات المالية والاقتصاد تقييم التكاليف الكاملة للبنية التحتية والخدمات التي ترعاها حالياً الخزينة العامة. وتوحي هذه الأوضاع المتغيرة بوجود فرصة من أجل الإصلاح.

من جهة أخرى، تقوم حكومات عدة بلدان في هذه المنطقة بتنفيذ أو بالنظر في تنفيذ إصلاحات خارج قطاع المياه يمكن أن تؤدي إلى تحسين نواتج قطاع المياه. علماً بأن هذه التغييرات لا تشكّل اتجاهاً متسقاً فيما بين بلدان المنطقة. ولكنها تُشكّل جيوباً صغيرة من الإصلاحات. ومما يمكن أن يكون له أثر هام - إما مباشر

أو غير مباشر - على نواتج قطاع المياه: زيادة تجارة المنتجات الزراعية. والنظر في اعتماد سياسات جديدة ناظمة للحماية الاجتماعية أو مساندة أسعار السلع الزراعية. وإصلاحات قطاعي البنوك والتأمين. وتطوير وارتقاء قطاعي المواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات. ومما هو من المُرجَّح أن يكون له دور أيضاً أثر التغيّرات الاجتماعية الواسعة النطاق. ومنها: انتشار العمران الحضري. وازدياد مستويات التحصيل العلمي. وتمكين النساء من أسباب القوة. فهذه التغيّرات الاجتماعية الواسعة النطاق تؤثر في الخدمات التي يريدها الناس. كما أن الأولويات النسبية التي يعطونها لبعض الإصلاحات الهادفة لحماية البيئة تؤثر في قدرة الناس على إيصال مطالباتهم للسلطات المعنية. وتباين الأوضاع. ولكن العديد منها تشير إلى وجود فرصة ممكنة لتحسين نواتج قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تكن ممكنة في الماضي.

ولا يمكن أن تتحوّل إمكانية قيام الإصلاح إلى حقيقة واقعة إلا عند وجود آليات المساءلة. فإذا لم تكن تلك الآليات موجودة. يمكن أن يستحوذ على منافع التغيّرات عدد صغير من الأشخاص ذوي الصلات الجيدة مع المعنيين. مما قد يؤدي إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو زيادته سوءاً.

خطوات نحو الهدف

يقول هذا التقرير أنه ينبغي أن لا تكون المياه عائقاً أمام تنمية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والواقع أن من المُرجَّح أن تؤدي تقوية وتنويع الاقتصاد إلى إعطاء الحكومات المزيد من " مجال التحرك السياسي " من أجل الإصلاحات اللازمة لتحسين عملية ونظام إدارة شؤون قطاع المياه. فالاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية للمياه لا تُشكّل سوى 10-15 في المائة من الاحتياجات المائية لكل من البلدان. وهذا يعني أن الزراعة والبيئة تستحوذان على بقية المياه. ولذلك نجد أن كل بلد من بلدان المنطقة تقريباً لديه ما يكفي من المياه لتزويد سكانه بمياه الشرب. على الرغم من التزايد السكاني الكبير المتوقع في عدة بلدان في هذه المنطقة. أما تنويع ونمو الاقتصاد فيمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل خارج قطاع الزراعة. وأن يسهّل للمزارعين في هذه المنطقة التركيز على المحاصيل عالية القيمة. ومن خلال زيادة نسبة المستوردات من المواد الغذائية. يمكن لبلدان هذه المنطقة تحرير المزيد من المياه وإطلاقها في البيئة. مما يخفّض الضغوط على مكامن المياه الجوفية ويحافظ على الخدمات البيئية الأساسية.

يشتمل السبيل إلى الوضع الذي تصبح فيه عملية إدارة شؤون قطاع المياه قابلة للاستمرار من الجهات المالية والاجتماعية والبيئية على ثلاثة عوامل غالباً ما تغفل عنها عمليات وضع خطط المياه. وهي:

- إدراك أن قرارات الإصلاح سياسية أصلاً بدلاً من السعي للفصل بين ما هو تقني وما هو سياسي من بين الإجراءات والخطوات. ويتضمّن هذا: فهم العوامل التي تدفع ديناميكيات الإصلاح السياسية. وتحليل أين يمكن أن تكون تلك الديناميكيات أخذة في التغيّر. ومن ثم تحديد تسلسل أنشطة الإصلاح وفقاً لذلك. كما أن الإصلاح يحتاج إلى أنصار له في الجانبين السياسي والتقني.

- فهم الأهمية المركزية للسياسات خارج قطاع المياه بالنسبة لهذا القطاع وإشراك صانعي القرارات من خارج قطاع المياه في عملية إصلاح سياسات قطاع المياه.

- تحسين مساءلة الجمهور العام للهيئات الحكومية ومؤسسات وشركات تقديم خدمات المياه. وينبغي أن ترى الحكومات والمؤسسات والشركات التي تقوم بتقديم الخدمات نتائج واضحة للأداء الجيد والأداء السيئ. ولتحقيق هذا، تعتبر الشفافية ضرورية لكي يعرف الجمهور العام: سبب اتخاذ القرارات، وما هي النواتج التي يمكن لهم توقعها، وما تحقق منها فعلاً. كما تتطلب جودة المساءلة اعتماد الاشتمالية - بما يمكن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

اتخذ بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات تقرب من عملية إدارة شؤون المياه بهذه الطريقة. مع نتائج واعدة. ففي المملكة المغربية، أصبح الملك ورئيس الوزراء ووزارة المالية من بين أنصار إصلاح قطاع المياه. وبدأت عدة بلدان (الجزائر، وجمهورية مصر العربية يُشار إليها لاحقاً باسم مصر)، والجمهورية اليمنية يُشار إليها لاحقاً باسم اليمن) صراحةً مخاطبة جماهير من خارج قطاع المياه وعرض تحليلات تبين أثر سوء عملية إدارة شؤون المياه على مختلف قطاعات الاقتصاد. ولدى العديد من البلدان تجربة عملية في تحسين المساءلة وإشراك أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في عملية اتخاذ القرارات بشأن عمليات إدارة شؤون المياه وتقديم خدمات المياه. وذلك من خلال إشراك مستخدمي المياه في قرارات مشروعات المياه وتقديم خدماتها. ومن خلال جمع وتعميم البيانات عن نواتج قطاع المياه.

من الممكن تصعيد هذه الخطوات الواعدة. وبما أن الحلول خاصة بكل بلد بذاته أو بكل حوض مياه حسب سياق أوضاعه. ليس من الممكن وضع خطة رئيسية بشأن التغييرات. ولكن من الممكن أن تساعد بعض الإجراءات في تحسين المناخ اللازم من أجل الإصلاح. ومن بين الخطوات المهمة تشجيع التوعية بشأن الجوانب متعددة القطاعات لعملية إدارة شؤون المياه. مع التركيز بصورة خاصة على التحديات التي تشكلها الموارد المائية في هذه المنطقة. أما الخطوة الثانية فهي الاستثمار في جمع البيانات وتكييفها مع احتياجات واضعي السياسات من مختلف مجموعة القطاعات المعنية. كما أن للمعلومات التقنيّة بشأن الأرصد المائيّة ونوعية المياه أهميتها بالنسبة لدقة عملية وضع السياسات المعنية. وتمس الحاجة إلى معلومات إضافية بغية الإيضاح للمهنيين غير المختصين بشؤون المياه كيف أن المياه تؤثر في مجالات اهتمامهم واختصاصهم. أما وزارات المالية فمن الأرجح أن تطالب بإجراء الإصلاحات إذا توفرت لها معلومات دقيقة عن كفاءة ومردود الإنفاق العام على خدمات المياه. على سبيل المثال. كما أن من الأرجح أن تؤدي المفاوضات بشأن التجارة لحفز جودة نواتج المياه حين يعرف المتفاوضون مختلف السيناريوهات التي يمكن أن تؤثر في هذه الموارد.

بوسع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التصديّ للتحديّ المائل في عملية إدارة شؤون المياه. فالتغلب على الشحّة وشدة التقلبات في إطار التزايد

السكاني والاقتصاد المتغيّر من شأنه أن ينطوي على بعض الخيارات الصعبة والتغيرات المؤلمة. ومع ذلك، تشير الخطوات الصغيرة التي شهدتها في الآونة الأخيرة عدة بلدان في هذه المنطقة إلى أن من الممكن القيام بذلك. ومن الممكن إجراء المزيد من الإصلاحات، وذلك من خلال رؤية إصلاح قطاع المياه في إطار الاعتبارات الاقتصادية السياسية المعنيّة والتعامل مع الطبيعة المتعددة القطاعات لإصلاحات عملية إدارة شؤون المياه. ويمكن للإصلاحات أن تؤتي ثمارها من حيث النواتج فيما يتعلق بكل من: الاقتصاد، ورفاهة البشر، والبيئة، والموازنة. وذلك من خلال إدخال تغييرات على مختلف الأصعدة - بما في ذلك الصعيد المحلي - بهدف تحسين المساءلة أمام الجمهور العام.

الحواشي الختامية

- 1 في هذا التقرير، تتألف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من: الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية (يُشار إليها لاحقاً باسم إيران)، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالطا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية (يُشار إليها لاحقاً باسم سوريا)، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.
- 2 المُصطلح " قطاع المياه " حسبما يجري استخدامه في هذا التقرير يشمل: إدارة شؤون كل من: الموارد المائية، وخدمات الري الزراعي، وخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي.

